هذه الدراسة تقصي نتائجها وانعكاساتها خلال سنة ، وفق المعلومات المتوفرة حول الوضع الاقتصادي الاسرائيلي حتى الآن ، ثم معرفة المستفيدين منها ، او ما يسمى بالطبقة الرأسمالية الجديدة في اسرائيل ، في عهد ليكود ٠

خلاف حول تقييم النتائج

يبدو من خلال الارقام الاخيرة للتقديرات والتوقعات الاقتصادية في اسرائيل ، ان هناك خلافا واضحا بين ما تشيعه اوساط وزارة المالية ، وبين توقعات المسؤولين عن البنك المركزي في اسرائيل ٠ وهذه التوقعات ، وان بدت متطابقة احيانا ، فان الاختلاف في تفسيرها جلي ، وهو ما يعكس الخلاف القائم ٠ فوزير المالية ارليخ يشيد بالمكاسب التي حققتها السياسة الاقتصادية الجديدة ، باعلانه : « الغينا الرقابة على العملة الصعبة التي كانت عديمة الفائدة ، وقضينا بذلك على التشويهات ومخالفات المواطنين ٠ الغينا حوافز التصدير ، التي كان من المفروض ان تبلغ هذه السنة ما بين ١٢ ـ ١٥مليار ليرة ، الامر الذي يعتبر تشويها اقتصاديا لا مثيل له ٠ ونتيجة لسياستنا ، اصبح فرعا الصناعة والزراعة اكثر فائدة ٠ كذلك لم يعد فرع السياحة مغبونا امام اي فرع صادرات آخر ، بعد ان اصبح الدولار ذا قيمة صرف واحدة [في الماضي كان يصرف بقيم مختلفة في فروع الصادرات والسياحة] ، وتحولنا الى بلد سياحي اصيل (٢) ٠ ويقصد بالتشويهات هنا بعض الاسس الاقتصادية التي استندت اليها الحكومات الاسرائيلية السابقة ، والتي سببت ، حسب رأي زعماء ليكود ، المشكلات الاقتصادية المعقدة التي يعاني منها الاقتصاد الاسرائيلي الآن ٠ كذلك يمتدح ارليخ المعطيات الاخيرة حول الصادرات « التي ارتفع معدلها خلال الربع الاول من هذه السنة ، بنسبة ٣٠٪ بالمقارنة مع السنة الماضية ٠ كذلك فان قيمة فائض العملة الصعبة مرضية تماما ، اذ لم نعد على شفير الهاوية ٠٠ خاصة بعد وصولها في بنك اسرائيل الى مليار ونصف مليار دولار » (٣) ٠ ويشاطر وزير المالية في تفاؤله هذا مستشاره الاقتصادي اهرون دوفرات ٠ ففي آخر تقرير له حول الوضع الاقتصادي ، كان قد قدمه الى اللجنة المالية في الكنيست ، تطرق الى حالة تجديد النمو الاقتصادي خلال هذه السنة ، وتوقع ازدياد الانتاج القومي ، ثم وضع العمالة والاستهلاك العام والخاص ، والعجز في الميزان التجاري ٠ وانطلاقا من توقعاته هذه ، يرسم دوفرات صورة متفائلة جدا للوضع الاقتصادي في اسرائيل ، ربما ينطلق منها ايضا وزير المالية في حديثه المتكرر حول « انجازات السياسة الاقتصادية » ٠ الا ان هناك تقريرا معاكسا اعده محافظ بنك اسرائيل ، ارنون غفني ، حول النتائج الاقتصادية لسنة ١٩٧٧ ، والتوقعات لسنة ١٩٧٨ ، يعطي صورة مناقضة للوضع ، ربما تكون اكثر قربا من الواقع ولتوضيح الصورة لا بد من المقارنة بين مختلف التوقعات كما وردت في التقريرين المذكورين ، ومن خلال البحث في مختلف القضايا والتطورات الاقتصادية الجارية ٠

هل يتحقق النمو الاقتصادي ؟

يذكر مستشار وزير المالية في تقريره المشار اليه ، انه « يمكن ان نقول الآن ، بصورة مؤكدة ، انا سنحقق خلال هذه السنة الاهداف التي وضعناها نصب اعيننا فيما يتعلق بتجديد النمو الاقتصادي ٠٠٠ وبفضل عودة النشاط الاقتصادي ، فاننا نتوقع في سنة ١٩٧٨ ارتفاعا يتراوح بين ٥ـ٦٪ في الانتاج القومي ، مقابل توقع سابق بنسبة ٤٪» (٤) ٠